الجمهورية التونسية

وزارة الاقتصاد والتخطيط

وثيقة أولية

الوثيقة التوجيهية

تونس 2035

نسخة أولية

جويلية 2022

الفهرس

تقديم	3
التحولات العالمية الكبرى	4
تشخيص الواقع التنموي والرهانات الاستراتيجية	6
منوال تنمية جديد	9
تحديد أدوار مختلف المتدخلين	12
المحاور الاستراتيجية للتنمية	15
المحور الأول: رأس المال البشري قوام التنمية المستدامة	16
المحور الثاني: اقتصاد المعرفة محرك للابتكار والتجديد	20
المحور الثالث: اقتصاد تنافسي متنوع داعم للمبادرة الخاصة	23
المحور الرابع: الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية	32
المحور الخامس: العدالة الاجتماعية أساس التماسك الاجتماعي	36
المحور السادس: تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة	38

تقديم

تسعى تونس إلى أن تكون في مصاف الدول المتقدّمة وذات الدخل المرتفع وفتح آفاق أرحب للتونسيات والتونسيين، وفي هذا الإطار تمثل رؤية تونس 2035 محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة وخارطة طريق تهدف إلى مزيد الاستفادة من المقوّمات والطاقات الكامنة وتعمل على تحقيق تطلعات التونسي إلى غد أفضل.

وتأتي أهميّة هذه الرؤية خاصّة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها تونس على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحديدا لما خلفته جائحة كورونا والنزاع الروسي الاوكراني من تداعيات سلبية والتي تتطلب إعادة النظر في المنوال التنموي لمواكبة هذه التطوّرات واستنباط الحلول الملائمة للتعاطي معها بما يمكن البلاد من التعافي والصمود والانتقال إلى مستويات أرفع من النمو وتحقيق التنمية الشاملة.

وقد ارتكز إعداد هذه الوثيقة الاستراتيجية علاوة على الدراسات الاستشرافية والاستراتيجيات القطاعية على أهداف التنمية المستدامة 2030 التي صادقت عليها تونس وتعهدت بالمضي قدما في بلوغ وتحقيق أهدافها وغاياتها الشمولية، والأجندة الإفريقية 2063 تأكيدا لارتباط تونس بعمقها الإفريقي.

وتمثل هذه الوثيقة، التي تندرج في ظرف استثنائي ودقيق من تاريخ تونس، المرحلة الأولى لإدارة التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة القادمة:

- **أولا:** تحدد الوثيقة الرؤية الجديدة لتونس 2035 وتضبط الأهداف والاستراتيجيات التنموية للفترة القادمة.
- **ثانيا:** تترجم الرؤية الجديدة إلى مخططات تنمية. ويرسم المخطط التنموي أهدافا محددة وطنيا وقطاعيا وجهويا، في إطار الرؤية الجديدة، كما يحدد مجموعة من السياسات والبرامج التي تسمح ببلوغ الأهداف المرسومة في كل المجالات ويضبط الأدوار والمسؤوليات والمؤشرات اللازمة لمتابعة تنفيذه. وتعتمد الوزارات والمنشآت والسلط المحلية على المخطط لإنجاز برامجها السنوية.

وعلى هذا الأساس تمثل هذه الوثيقة **قاعدة للحوار** بين القوى الحية والفاعلة في البلاد وإطارا مرجعيا للمخطط التنموي للفترة (2023 – 2025). كما تقترح الوثيقة منوالا جديدا للتنمية ينبني على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني إلى جانب مزيد إرساء الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد ويهدف الى الارتقاء بتونس إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع وتحقيق نمو مستدام وشامل.

التحوّلات العالمية الكبرى

شهد العالم في السنوات الأخيرة سياقا استراتيجيا وتنمويا غير مسبوق اتّسم بتعدّد وتنوّع التحوّلات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتي ساهم في انتشارها الانفتاح الاقتصادي والترابط المالي والتجاري بين الدول. كما تأكدت خلال العشرية الأخيرة أهمية العمل الدولي المشترك من أجل قضايا التنمية المصيرية حيث تمّ تبني أهداف التنمية المستدامة 2030 في اتجاه تعزيز السياسات العالمية واستحثاث نسق التنمية الشاملة والاجندة الافريقية 2063، وتسنى التوافق بخصوص إرساء منظومة تعديل دولي للتصدي للتحول المناخي فضلا عن تواصل المفاوضات المتعددة الأطراف حول تعميق تحرير المبادلات التجارية الدولية.

وعموما عرفت السنوات الأخيرة تطورات متباينة حيث أمكن تحقيق تحسنا في نسق النموّ بفضل الأداء الجيد للدول الصاعدة وخاصة الصين والهند ولكن مع تنامي النزاع التجاري للولايات المتحدة خاصة مع الصين وتسجيل أزمة للدين العمومي ببعض دول الاتحاد الأوروبي و"البريكسيت". وفي ذات الوقت تعمّقت فوارق التنمية بين الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النموّ حيث تنامت ظاهرة الهجرة غير المنظمة وتواصلت التأثيرات السلبية للتغيّرات المناخية بسبب عدم الالتزام التام لعديد الدول. وبيّنت الجائحة الصحية كوفيد 16 أهمية العمل الدولي المشترك خاصة في ظل فوارق الإمكانات بين عديد الدول لا سيما التحكم في التكنولوجيات الحديثة.

وفي ظلّ هذه التطوّرات التي تميّز الوضع العالمي لا سيما تقلبات الوضع الجيوستراتيجي العالمي بسبب الحرب الروسية–الأكرانية فإنه يتوقع بالنسبة للعشرية القادمة تواصل نفس الديناميكيات المتباينة حيث يتوقع تدعم التوافق الدولي حول بعض المسائل الجوهرية مقابل وجود اختلافات كبيرة واستراتيجيات متضاربة بخصوص بعض المسارات الأخرى.

وفي هذا السياق يتوقع أن يتواصل خلال السنوات القادمة التأثير الكبير للتغيرات المناخية والتي ازداد الوعي بانعكاساتها السلبية على المجتمعات والاقتصاديات خاصة منها المناطق شديدة التأثر سواء بتقلص التساقطات المطرية وشحّ المياه أو مظاهر التصحر وارتفاع منسوب مياه البحر وتدهور المنظومات البيئية عموما. لذلك يعتبر تغير المناخ من أبرز المخاطر والتحديات القائمة التي تهدّد السلم والأمن على المستوى العالمي بعلاقة مع أهمية التأثيرات المسجلة والمحتملة على جميع الأصعدة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والأثر الكبير لتفاقم الكوارث الطبيعية على انعدام الأمن الغذائي والمائي وظاهرتي النزوح والهجرة.

كما ينتظر في هذا الإطار ازدياد الاهتمام العالمي بصيغ تنفيذ التعهدات المعلنة لتقليص الانبعاثات الغازية من خلال السياسات والبرامج التنموية وتوظيف التكنولوجيات ونتائج الأبحاث العلمية لتطوير أنماط الإنتاج المتعددة وأقلمتها مع المتطلبات البيئية. وستتركز الجهود بالخصوص على النهوض

بمقومات الاقتصاد الأخضر باعتباره أداة فعالة للتنمية المستدامة من شأنها تمكين الدول من تحقيق النجاعة في استغلال مواردها وحمايتها من الأزمات الحالية والمستقبلية (الأزمات المالية، الغذائية، البيئية....).

وستتركز الجهود الدولية والوطنية على دفع إنتاج الطاقات المتجددة وتنمية استعمالاتها كخيار مستقبلي ودعم النجاعة الطاقية مقابل التخلي التدريجي عن الطاقات التقليدية التي تساهم بالقسط الأكبر في الانبعاثات الكربونية. كما ستتكثف الجهود لمجابهة شحّ المياه الذي سيصبح عائقا كبيرا للتنمية المندمجة لعديد الدول خاصة تأثيره السلبي على صغار الفلاحين والفئات الهشّة إضافة إلى تزايد الصراعات بين الدول بخصوص المياه.

وفي ذات السياق اعتمدت عديد الدول الصناعية معايير بيئية مشدّدة لدفع باقي الدول نحو تقليص التلوّث والمحافظة على الموارد الطبيعية والتي قد تشكل عائقا تجاه الصادرات التقليدية للدول النامية التي سيفرض عليها أكثر من أي وقت مضى ضغوطا لتأمين متطلبات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري باعتبارها حلاّ بديلا للحدّ من النفايات الغازية ومجابهة المشاكل التي تهدّد الأمن البيئي عموما.

وفي جانب آخر يتوقّع أن يشهد نظام الإنتاج العالمي تغيرات مهمة لسلاسل القيمة العالمية بسبب الصعوبات الكبيرة الناجمة عن تعطّل سلاسل التوريد العالمية أثناء أزمة كورونا أو جرّاء الحرب الروسية الأكرانية حاليا أو التوتّر من حين لآخر في علاقة الدول الغربية مع الصين بصفتها المصدر الرئيسي للأجزاء والمكوّنات لعدد من الصناعات العالمية. وطرحت هذه الأوضاع إشكالية الأمن الاقتصادي خاصة بالنسبة لبعض المنتجات الأساسية كالأدوية والغذاء والطاقة والرقائق الصناعية وهو ما دفع بعديد الشركات الكبرى إلى إعادة النظر في تركيبة وصيغة إدارة سلاسل القيمة بهدف تقليل مخاطر تعطل دورة الإنتاج.

وينتظر في هذا الشأن التوجّه نحو التعويل على مصنعين ضمن النطاق الجغرافي الإقليمي بهدف ضمان انتظام التزويد ومرونته من خلال تنويع قاعدة سلاسل القيمة داخليا أو بدول الجوار. وتطرح هذه التحوّلات مزيدا من الضغوط على الدول النامية بغرض إعادة التموقع ضمن سلاسل القيمة وتملّك التكنولوجيات الحديثة وتدعيم القدرات الإنتاجية الذاتية خاصة بعنوان السلع الأساسية.

ويعتبر تسارع نسق التطور التكنولوجي من أهم معالم التحولات المستقبلية على اعتبار أنّ امتلاك التكنولوجيا يعدّ المقياس الأول للتنافسية وخلق الثروة واستقطاب رؤوس الأموال للدول المعنية. ويعدّ امتلاك التكنولوجيات الحديثة مقوّما أساسيا لدعم التطوّر الاقتصادي والاجتماعي خاصة من خلال تطوير الأنشطة الواعدة والتجديد ودعم الانتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات لذلك ينتظر اشتداد التنافس بين الدول وتسخير إمكاناتها لدعم الشركات ذات القدرات التكنولوجية خاصة منها الشركات الناشئة ومراكز البحث العلمي واستقطاب الباحثين.

وتطرح مسألة التحكم في التكنولوجيات وخلق بيئات دافعة لتملك المعارف عديد المسائل الجوهرية للدول النامية تتعلق بحفز البحث العلمي والتطوير ونقل التكنولوجيا وهجرة الأدمغة وتحقيق تكافؤ الفرص في استغلال المعارف والتكنولوجيات الحديثة من خلال دعم الاستثمار في رأس المال البشري والجاهزية التكنولوجية لمواكبة العالم الجديد وتشجيع المؤسسات الناشئة ...

هذا ولا يزال النظام الاقتصادي الدولي يرتكز على الدور المحوري للتكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تشكلت حيث ينتظر بالخصوص أن يلعب منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي بصفته أكبر تجمع اقتصادي دولي دورا أكبر في توجيه الخيارات الاقتصادية الدولية وكذلك تواصل ديناميكية عديد التكتلات الأخرى لاسيما الاتفاقية التجارية بين الدول الإفريقية أو الاتحاد الأوروبي أو التجمعات الاقتصادية الأقل حجما دورا فاعلا في تعزيز التعاون والمبادلات الإقليمية.

وعلى المستوى السياسي أبرزت الحرب الروسية الأكرانية تواصل مخاطر النزاعات المسلحة بما يدعم التوجه القائم على دعم المناخات الديمقراطية باعتبارها الضامن للاستقرار والسلم العالمية. كما أن صيغة تعامل الدول الغربية مع هذا النزاع الدائر في أوروبا فرض واقعا جديدا وأكّد تواصل الصراع الجيوسياسي بين الدول الكبرى من جهة واعتماد آلية جديدة لمجابهة هذه الحرب من خلال اعتماد العقوبات الاقتصادية كنظام ردعي جديد يتوقّع اللجوء إليه بكثافة مستقبلا.

تشخيص الواقع التنموي والرهانات الاستراتيجية

يمرّ الاقتصاد الوطني بأزمة لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر للبلاد لا فقط من حيث عمق تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، بل أيضا بطول مداها الزمني وتعدد أبعادها وجذورها. فالأزمة الحالية هي نتاج لتراكم عديد العوامل الهيكلية بحكم التأخر في تنفيذ الإصلاحات اللازمة لمعالجة المعوقات وتطوير المنوال التنموي وتحسين الأداء الاقتصادي بالخصوص. وعموما يرتبط ضعف النتائج المسجلة خلال العشرية الأخيرة بحالة عدم الاستقرار السياسي والضغوطات الاجتماعية والأمنية الحادة وما رافقها من خيارات غير مجدية وكذلك تواتر التطورات الظرفية غير المناسبة لاسيما منها حدّة تداعيات الأزمة الصحة كوفيد 19 والحرب الروسية الأكرانية.

ويتجسّد عمق الركود الذي يعرفه الاقتصاد الوطني منذ فترة في تدني مستوى النموّ الذي لم يتجاوز معدل1% خلال العشرية الأخيرة بما يعنيه ذلك من نقص لدخل كل الأعوان الاقتصاديين وخلق إدراك سلبي حول الآفاق المستقبلية للوضع الاقتصادي. وشهدت الفترة بالخصوص تعطل جلّ محرّكات النموّ حيث انخفضت نسبة الاستثمار من الناتج بنحو ثمانية نقاط لتبلغ نحو 16% من الناتج وذلك بعلاقة مع تقلص حصة استثمارات المؤسسات بما في ذلك الاستثمار الأجنبي بسبب تدهور مقومات مناخ الأعمال لاسيما عدم وضوح الرؤية وتواصل العراقيل الترتيبية والتعقيدات الإدارية والفساد وصعوبة نفاذ الباعثين للتمويل.

وعرفت الفترة ارتفاع ملحوظ للعجز التجاري نتيجة تراجع حصة الصادرات مقابل تسارع التوريد إضافة الانعكاس السلبي لتدهور عنصري المبادلات وتضخم العجز الطاقي. وساهم تطور كتلة الأجور في تعزيز الطلب الاستهلاكي رغم ارتفاع مستويات التضخم في المدة الأخيرة الذي أصبح بدوره يمثل مصدر ضغط على المقدرة الشرائية وبالتالي على حجم نفقات الأفراد.

هذا وتواصل ارتفاع نسبة البطالة ذات الطابع الهيكلي باعتبار النقص الهام في احداثات مواطن الشغل وضعف جودتها حيث فاقت بطالة حاملي الشهادات العليا نسبة 30% وكذلك تسجيل ارتفاع نسبي لبطالة الفتيات ولمستويات البطالة بعدد من الجهات الداخلية.

وفي ذات السياق ازدادت الضغوط على الوازنات المالية حيث شهدت الفترة انخفاض كبير لنسبة الادخار الوطني على حدود 8.6% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح وارتفاع نسبة الدين العمومي إلى 82.6% مقدرة لسنة 2022. كما أن السياسات الجبائية تركزت بدرجة أولى على دعم تعبئة الموارد لفائدة الدولة ولم تستجب بالقدر الكافي لمتطلبات النهوض بالاستثمار ودعم المؤسسات رغم الإجراءات الاستثنائية بعنوان جائحة كوفيد19 وفي ذات الوقت لايزال أصحاب الأعمال يشكون من صعوبة النفاذ إلى التمويل وارتفاع كلفته.

هذا ويعزى تدهور جل المؤشرات الاقتصادية بالأساس إلى تأخر تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وعدم تحسين مناخ الأعمال وضعف نجاعة السياسات القطاعية في مجابهة المعوقات المتعددة والمترابطة لاسيما تركز النسيج الاقتصادي على أنشطة ذات القيمة المضافة الضعيفة وضعف التشجيعات والإحاطة بالمستثمرين وتراجع إيرادات القطاعات الحيوية كالفسفاط والمحروقات والسياحة وتوسع ظاهرة الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الريعي وفوارق التعامل بين المؤسسات المصدرة كليا والمؤسسات الأخرى والبيروقراطية المفرطة والفساد وضعف أداء ميناء رادس وتراجع جودة البنية الأساسية... وبالتالي خلق مناخ أعمال مما أدى إلى تقلص دخل الأعوان الاقتصاديين وضعف ادخاراتهم بالتالي عدم توفر إطار

أما على المستوى الاجتماعي فقد عرفت البلاد خلال السنوات الأخيرة زيادة الضغوط الناجمة عن ضعف الإدماج الاجتماعي بسبب وجود نسبة هامة من العاطلين وتوسع رقعة الفقر والفئات الهشة خاصة بالجهات الداخلية، وعدم ارتقاء الخدمات الاجتماعية للتطلعات المطلوبة خاصة مجالات التربية والتكوين والصحة والإحاطة الاجتماعية في علاقة بتراجع الاستثمار العمومي تأخر كبير في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية لاسيما منها المتعلقة بتحسين نجاعة منظومة الدعم وحصره لفائدة المستحقين، دعم توازنات صناديق الضمان الاجتماعي، تفعيل شبكة الأمان الاجتماعي وتركيز حوار اجتماعي بناء.

وبالتوازي فقد تعمّقت الإشكاليات على المستوى البيئي بالعلاقة مع تزايد الضغوطات على الموارد الطبيعية خاصة فيما يتعلق بتوسع العجز الطاقي بسبب ضعف الاستثمار في الطاقات المتجددة وشحّ المياه وتدهور المنظومات البيئية وتآكل السواحل والانجراف نتيجة التأثيرات المناخية غير الملائمة. كما يشكل

التصرف في النفايات ومقاومة التلوّث الهوائي من أبرز العوائق المطلوب تداركها بالنظر إلى تأثيرها السلبي على جودة المحيط وعلى قدرة المؤسسات على التصدير مستقبلا نحو الأسواق الخارجية.

هذا ورغم حدة الهشاشات المطروحة فان الاقتصاد الوطني لا يزال يتوفر على مصادر قوة من الواجب البناء عليها واستغلالها لإنجاح عملية التغيير الهيكلي المنشود، والتي من أهمها مخزون الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية والاهتمام الوطني بالانتقال الرقمي والتجديد والبحث العلمي. كما يتميّز الاقتصاد بتنوع أنشطة الإنتاج وتحسن نسبة الاندماج في سلاسل القيمة والانفتاح على الأسواق العالمية وموقعه الجغرافي بالإضافة الى ظهور ديناميكية جديدة خلال السنوات الأخيرة لمنظومة ريادة الأعمال في ضوء التقدم في جملة من الإصلاحات المؤسساتية الهامة في علاقة بالحوكمة والتمويل والشركات الناشئة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما تمّ إطلاق في غضون هذه السنة مسارا إصلاحيا هاما تجسد في اعتماد البرنامج الوطني للإصلاحات والذي يرمي إلى تحقيق استدامة المالية العمومية وتحسين أداء القطاع العمومي وفي إقرار جملة من الإصلاحات العاجلة وإجراءات لتحسين مناخ الأعمال وخرائط طريق قطاعية للاستثمار والتي أعدت وفق تمشي إصلاحي من شأنه توفير مناخات محفزة للمبادرة وتشجع الاستثمار على بعث المشاريع الجديدة حيث سيتسنى تسريع مشاريع الرقمنة تقليص التراخيص للاستثمار والتوجه نحو القائمة السوداء ومراجعة تشريع الصرف وإحداث خطوط وصناديق تمويل جديدة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتيسر الحصول على العقار الصناعي والفلاحي للاستثمار وتشجيع مشاريع الشراكة ....

كما أبرزت الاستراتيجيات القطاعية على غرار الاستراتيجية الصناعية 2035 واعتماد ميثاق التنافسية القطاعية وخرائط طريق للاستثمار أهمية القدرات والميزات المتاحة لتحسين التنافسية وتطوير جاذبية تونس الخارجية. وتوفّر مجالات الطاقة المتجددة والأنشطة الواعدة أرضية مهمة لحفز المبادرة ودفع الاستثمار الخاص واستقطاب الشراكات مع المستثمرين الاستراتيجيين. ومن شأن الاندماج المتزايد للاقتصاد على المستويات الاقليمية على غرار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومنطقة التبادل الحر الإقليمي الافريقي أن يفتح آفاقا أرحب للاستثمار والتصدير وتوظيف الاتجاهات الجديدة لعملية نقل الاستثمارات الخارجية بعد أزمة كورونا وكذلك زيادة تدفقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

أما على المستوى البيئي فان تونس قد انخرطت في المجهود العالمي للحفاظ على البيئة ومواجهة التغير المناخي وإدراجها ضمن الخيارات الاستراتيجية لمجال التنمية المستدامة وتنويع البرامج والآليات التي تتطلب مزيدا من الدعم المالي بالخصوص.

ويعدّ تجانس المجتمع التونسي ديناميكية المشهد الثقافي والإبداع الفكري من أبرز الميزات التفاضلية لبلادنا والتي بالإمكان التأسيس عليها لتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعيين ودعم مبادئ التسامح والتآزر وتقبل الموروث الحضاري توظيفه لصالح المسار التنموي.

منوال تنمية جديد

أثبت منوال التنمية الذي اعتمد منذ عقود على المركزية المفرطة والتخطيط الفوقي والمناولة وضعف القيمة المضافة، رغم عدد من المكاسب المسجلة، عدم قدرته على خلق الثروة والرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على استحثاث الاستثمار ودفع نسق النمو وخلق مواطن الشغل الكافية لاسيما لأصحاب الشهائد العليا.

كما أفرز العديد من الإشكاليات الهيكلية ساهمت إلى حد كبير في تكريس التفاوت الجهوي والاجتماعي بشتى أبعاده، مما حال دون الاستجابة إلى تطلعات التونسيات والتونسيين لضمان حياة كريمة قوامها العدالة الاجتماعية والاستدامة وتحقيق التوازن الجهوي والإدماج الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة.

وفي هذا الإطار، تتنزل رؤية تونس 2035، التي ستجسد الطموحات الوطنية والإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستديمة، ووضع منوال تنموي بديل ينبني على رؤية جديدة **للتحول الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي** ويجمع بين نجاعة وشفافية السياسات العمومية والتصرف الرشيد في الثروات وحسن حوكمة المؤسسات والجهات يرتكز على:

1- الحوكمة الرشيدة والتشاركية قوام البناء والتقدم:

عرفت تونس منظومة حوكمة ضعيفة وغير ناجعة أساسها المركزية المفرطة والتخطيط الفوقي مما حال دون تحقيق الخيارات والسياسات العمومية المعتمدة والأهداف المرجوة منها وكرّست الفجوة مع تطلعات المواطن التونسي لاسيما بالجهات الداخلية للبلاد.

وفي هذا الإطار، أضحى من الضروري اعتماد منوال تنموي جديد ينبني على منظومة حوكمة تخطيط استراتيجي في مجالاتها الترابية والمؤسساتية والقانونية قوامها لامركزية فعليّة للقرارات وتعتمد على التخطيط المحلي والجهوي المنسجم مع التوجهات التنموية الوطنية من ناحية، وعلى التشاركيّة الدامجة لكافة عناصر المجتمع من منظمات مهنية ومجتمع مدني وأحزاب سياسية وخبراء، من ناحية أخرى. كما تقوم منظومة حوكمة التخطيط الاستراتيجي على مبادئ كونية على غرار الشفافية والمسؤولية وعدم التمييز بين الجهات والفئات والمساءلة استنادا إلى مقاربة أهداف ونتائج ومؤشرات ناجعة وسهلة المتابعة والتقييم في ترابط وثيق مع أهداف التنمية المستدامة.

2- الرقي الاجتماعي أساس تحقيق التغيير الشامل والمستدام

يستوجب الرقي الاجتماعي وضع المبادئ والركائز الأساسية لتنمية **الرأس المال البشري**، الذي هو أساس الثروة الوطنية المستدامة، والتي تمر أولا عبر **التحول المعرفي والتربوي** وتغيير المناهج والمحتويات التعليمية بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والرفع من جودة التعليم الذي يبقى من أهم الأولويات الوطنية لإرساء مجتمع المعرفة وإعادة إحياء **المصعد الاجتماعي** كعامل أساسي للتطور المجتمعي.

كما يتطلب الرقي الاجتماعي الحد من الفوارق بين الأفراد وبين الجهات وضمان الادماج والعدالة الاجتماعية عبر اعتماد آليات جديدة وشفافة تضمن التوزيع العادل والمنصف لعائدات النمو والرفع من جودة المرافق العامة كالتعليم والصحة والنقل وغيرها من الخدمات إلى جانب اعتماد **منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية** دامجة للفئات الهشة لتحقيق الغاية الكونية **لأهداف التنمية المستدامة 2030** "لكي لا يترك أحد خارج السرب "

ويمثل التوازن الجهوي أحد أبرز مقومات الادماج الافقي والحد من التفاوت المجالي والإطار الجديد لدفع التنمية المتضامنة التي تعتمد على الميزات التفاضلية للجهات وترتكز على تثمين الموارد والطاقات الكامنة بها وتأخذ بعين الاعتبار التوظيف الأمثل للتراب الوطني الذي يضمن الإدماج الترابي والتوزيع الناجع للسكان والأنشطة.

ولا يمكن تحقيق الرقي الاجتماعي الا بالمساهمة الفعالة لمختلف الفئات والافراد ولا سيما **المرأة والشباب** في بلورة مختلف الاستراتيجيات والسياسات العمومية وفي إدارة الشأن العام.

3- التحول الاقتصادي الهيكلي شرط أساسي للإقلاع

تهدف المقاربة التنموية الجديدة الى بناء اقتصاد تنافسي ومتنوع وقادر على التموقع على المستوى الإقليمي والدولي والتأقلم والتكيف مع الأزمات والصدمات عبر إحداث **تحول هيكلي** يمكن من الانصهار في سلاسل القيمة العالمية من خلال التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي المرتفع والمرور من **المناولة الى الإنتاج المشترك** واعتماد التحول الرقمي والتحول الطاقي والبحث العلمي والتجديد كركائز أساسية لدعم القدرة التنافسية وتنويع الأسواق فضلا عن فتح افاق استثمار وتصدير هامة.

كما تهدف المقاربة الجديدة الى إعادة **تموقع القطاع الفلاحي** وتحصينه من مختلف أشكال المخاطر على غرار التغيرات المناخية ومخاطر الأسواق العالمية للمواد الفلاحية ومدخلات الإنتاج وتطوير المنظومات الفلاحية ليصبح رافدا من روافد التنمية الجهوية والمناعة الاقتصادية والاجتماعية وضامنا للأمن الغذائي لدعم السيادة الوطنية

كما يتطلب التحول الاقتصادي الهيكلي التوجه نحو **القطاعات الخدماتية** ذات القيمة المضافة العالية وخاصة الموجهة للتصدير على غرار الخدمات المالية والاستشارية والمعلوماتية والخدمات الصحية، وتأهيلها لمواكبة التحولات الجذرية وتجسيد **التحول السياحي** لجعله قطاعا أكثر مردودية وقادرا على التأقلم مع المتغيرات الدولية والوطنية.

وتستوجب هذه المقاربة خلق مناخ محفز للاستثمار ومحاربة الاقتصاد الريعي والاقتصاد الموازي وإدخال الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحسين مناخ الأعمال ولحفز وتحرير المبادرة الخاصة عبر إزالة القيود وضمان التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص مع تفعيل منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كما تشكل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية محورا أساسيا لتعزيز الهيكلة الاقتصادية وتحسين أداء قطاعات الإنتاج. وبالتوازي يستدعي إنجاح هذا التوجه إحكام إعداد وتنفيذ السياسات القطاعية وتقييمها وفق منهج تشاركي يجمع كل الأطراف المعنية فضلا عن توفير الموارد البشرية الكفأة والمحافظة عليها الى جانب وضع ديبلوماسية اقتصادية نشيطة وفعالة.

4- استدامة الموارد والتأقلم مع التغيرات المناخية لضمان حق الأجيال القادمة

في ضوء هشاشة الموارد الطبيعية وندرتها وعدم قدرتها على التجدد ولضمان حق الأجيال القادمة يرتكز المنوال التنموي الجديد على **تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك** والتوظيف الأمثل للموارد الوطنية ودعم قدرتها على التأقلم مع التغيرات المناخية.

وفي هذا الإطار بالذات، تعتبر تونس من بين الدول الأكثر عرضة للآثار السلبية للتغيرات المناخية خاصة فيما يتعلق بالمياه والتربة والتصحر وارتفاع مستوى البحر مع تواتر الظواهر الطبيعية الحادة كالفيضانات وارتفاع درجات الحرارة والجفاف وتقتضي المرحلة القادمة بلورة السياسات ووضع المخططات والبرامج الكفيلة بدعم التأقلم مع التغيرات المناخية ودعم الاستثمار في المجال.

كما يعتبر التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية وحسن توظيفها من ابرز مقومات التوجه الجديد الذي يؤسس لتنمية مستدامة وعادلة بين الفئات والاجيال وغير مستنزفة للموارد وفي هذا السياق تمثل مسألة المياه من اكبر التحديات التي تواجهها تونس وجب ايلاؤها العناية التي تستحقها باعتبار احتداد شدة

الطلب وندرة الموارد وهو ما يقتضي التوجه نحو الأنماط الزراعية الجديدة وتطوير الاقتصاد الازرق واعتماد التكنولوجيات الحديثة في التصرف في الموارد المائية واستغلال موارد غير تقليدية على غرار المياه المعالجة والمياه المالحة ومياه البحر.

كما تمثل العناية بالمحيط وحماية البيئة من العوامل الأساسية لدعم جاذبية المدن والجهات وتحسين ظروف عيش المواطنين، ومن هذا المنطلق تقتضي الخطة المستقبلية التركيز على معالجة وتثمين النفايات وتطوير الاقتصاد الدائري والنهوض بالقطاعات المتجددة والنمو الأخضر ووضع أمثلة تهيئة عمرانية صديقة للبيئة هذا بالإضافة الى تحسين مؤشرات الربط بشبكات التطهير ومعالجة مياه السيلان داخل المدن.

تحديد أدوار مختلف المتدخلين

يقتضي تجسيم التوجهات **إحكام توزيع الأدوار** ومجالات التدخل بين كل الاطراف الفاعلة في المسار التنموي وتحديد المسؤوليات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والأطراف الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني لتكون متناغمة ومتكاملة خدمة للصالح العام.

الدور الاستراتيجي للدولة

ان تحقيق النمو العادل والمستدام وخاصة في ظل تدهور مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية خلال العشرية الأخيرة والتي احتدت بعد جائحة كورونا يتطلب تدعيم **الدور الاجتماعي للدولة** للحد من الفوارق بين الافراد والجهات ودعم قدرات الفئات الهشة ومحاربة الفقر والتهميش من خلال إرساء شبكة أمان وأرضية للحماية الاجتماعية متكاملة والرفع من كفاءة الموارد البشرية عبر الرفع من جودة التربية والتعليم والتكوين والصحة وإعادة الاعتبار للمدرسة التونسية لتلعب دور المصعد الاجتماعي الى جانب تعميم وتحسين جودة خدمات المرافق العمومية كالماء والكهرباء والانترنات والصرف الصحي والتجهيزات الجماعية وضمان الحق في **السكن اللائق**.

كما تستوجب المرحلة تدعيم **الدور الاقتصادي للدولة** وتوفير الأرضية الملائمة للتمكين الاقتصادي وضمان تكافؤ الفرص لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية من خلال إرساء بنية أساسية متطورة وبجودة عالية على كامل تراب الجمهورية وخلق مناخ محفز للمبادرة الخاصة وتطوير التشريعات الضرورية وإرساء منظومة تمويل تستجيب بصفة أفضل لحاجيات الاعوان الاقتصاديين. ويبقى دور الدولة أساسيا في القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والمناجم والكهرباء والماء والنقل مع أهمية تعزيز مجالات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفقا للأولويات والنجاعة الاقتصادية.

ولن تتحقق الأهداف المرسومة ما لم تلعب الدولة دورها الطبيعي في وضع مقومات **الحوكمة الرشيدة والقضاء على الفساد والرشوة** وسوء التصرف وإرساء قواعد **الشفافية والمسائلة والمحاسبة** الى جانب المضي قدما في تنفيذ برنامج الإصلاحات الكبرى وخاصة فيما يتعلق **بالمؤسسات العمومية والمنظومة القضائية والمنظومة الأمنية** ومنظومة الدعم وإصلاح الإدارة وإعادة هيكلتها.

دور القطاع الخاص

يمثل القطاع الخاص أهم شريك للدولة في رسم التوجهات العامة وإعداد السياسات العمومية وحسن تنفيذها وعلى هذا الأساس، فإن الحوكمة الرشيدة للتنمية تقتضي إرساء مبادئ أساسية أهمها اعتماد مقاربة تشاركية فعلية مع القطاع الخاص في إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

كما يقتضي الدور الاستراتيجي للقطاع الخاص خلال الفترة القادمة معاضدة المجهود التنموي للدولة عبر الاستثمار في المعرفة ورأس المال البشري وفي القطاعات والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والانخراط بصفة فعالة في سلاسل القيمة العالمية بما يسمح بتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتكريس مقومات التنمية المستدامة.

وبالنظر لحجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تكتسيها المرحلة القادمة، فان القطاع الخاص مدعو أكثر فأكثر لأخذ المبادرة والمخاطرة في الاستثمار والتحلي بمبادئ المسؤولية المجتمعية، لبناء مناخ اقتصادي واجتماعي سليم يمكن من تحقيق الأولويات المرسومة للرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خيارا استراتيجيا

يمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني **خيارا استراتيجيا وأحد أهم ركائز منوال التنمية** للفترة القادمة كقطاع ثالث مكمل للقطاعين العام والخاص اعتبارا لدوره في تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحسين جودة الحياة. باعتباره **أحد محركات النمّو الإدماجي والمستدام** بفضل قدرته على خلق الثروة ومواطن الشغل اللائقة بالنظر لقيم التّماسك الاجتماعي والتضامن التي تأسس عليها.

وعلى هذا الأساس، تتمثل أهم مقومات نجاح هذا القطاع في وضع منظومة تشريعية متكاملة وناجعة تأخذ في الاعتبار مفهوم اللامركزية الاقتصادية وتركيز إطار مؤسساتي فاعل يضمن توحيد مختلف أجزاء

القطاع وقيادته ضمن سياسة جامعة ومتكاملة إلى جانب إرساء منظومة تمويل خصوصية ناجعة ونظام معلوماتي متطور للمتابعة والتقييم.

وثيقة اولية

المحاور الاستراتيجية للتنمية

وثيقة أولية

المحور الاول

رأس المال البشري قوام التنمية المستدامة

راهنت تونس منذ الاستقلال، على غرار البلدان التي نجحت في تحقيق **الرفاه الاجتماعي**، على الاستثمار في الانسان والذكاء والابداع البشري باعتباره أساس التنمية المستدامة خاصة امام تدهور وندرة الثروات الطبيعية.

وأمام بروز تحديات جديدة مرتبطة أساسا بالفجوة التكنولوجية والرقمية على المستوى العالمي والتفاوت الاجتماعي الذي ما فتئ يتعمق بين الجهات وبين مختلف الفئات الاجتماعية والرهانات الصحية المستجدة خاصة بعد جائحة كوفيد 19 وبروز مهن جديدة افرزتها التحولات التكنولوجية السريعة إضافة الى ضغوطات التحول الديموغرافي، تهدف رؤية تونس 2035 الى تعزيز الادماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والاستثمار في رأس المال.

ثقافة مبدعة تحترم الاختلاف

يقتضي الخيار الاستراتيجي في المجال الثقافي جعل الثقافة دعامة جوهرية في بناء المستقبل وقاطرة أساسية **للتنمية الشاملة والمندمجة والمستدامة** يكون **الانسان محورها وهدفها** عبر تنمية القدرات الذاتية للأفراد وصقل حسهم **النقدي** وإتاحة الفرص امامهم **للابتكار والإبداع والمبادرة** وترسيخ **قيم الانتماء والاندماج والثقة في الذات** لديهم وكذلك عبر دورها في الادماج **الاجتماعي والمجالي** وفي بناء مجتمع متوازن والنهوض به.

هذا فضلا عن الترفيع في مساهمة الثقافة في **خلق الثروة** من خلال دفع **الصناعات الثقافية والابداعية** باعتبارها رافعة للاقتصاد الجديد القائم على القدرة على **الإضافة والتميز والابتكار** وحسن استعمال **الوسائل الحديثة للمعلومات والاتصال والتكنولوجيات الرقمية** في الميادين الإبداعية وكذلك عبر تطوير **الاستثمار في مجالي التراث والسياحة الثقافية** وتحقيق النقلة النوعية المنشودة في مجال **الديبلوماسية الثقافية** بما يمكن من الارتقاء **بجاذبية بلادنا وبإشعاعها الثقافي**.

اسرة متماسكة ومشاركة

من الأهداف الأساسية للرؤية المستقبلية جعل كل فرد من افراد المجتمع **قادرا** على المشاركة الفاعلة في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد دون تمييز **وعدم ترك أحد خلف الركب**. وتعتبر الاسرة اللبنة

الأساسية لبناء الفرد وتطوير المجتمع ومن هذا المنطلق سيتم العمل على **تطوير وظائف الاسرة ودعم مشاركتها في الحياة الاقتصادية والحياة العامة** وتعزيز التوازن والاستقرار الاسري والتماسك بين جميع افرادها ودعم تقاسم المسؤولية من اجل جيل متشبع بقيم المواطنة وحقوق الانسان.

المرأة شريك متساوي الحظوظ

ان تحقيق التنمية المستدامة والعادلة يقتضي **الارتقاء بمكانة المرأة إلى مرتبة الشريك المتساوي الحظوظ** من خلال **مشاركتها الفاعلة** في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على كافة أشكال **التمييز ضد النساء والفتيات والتصدي للعنف الموجه ضد المرأة** وتكريس التكافؤ في مختلف مواقع القيادة والقرار ومزيد **تمكين المرأة** اقتصاديا خاصة في **الوسط الريفي** والمرأة ذات **الاحتياجات الخصوصية والفئات الهشة وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لإدماج** المرأة ودعم مشاركتها في الحياة العامّة.

الأطفال والشباب قوة فاعلة

يمثل الشباب قوة فاعلة للتغيير في المجتمع وهو ما يقتضي التوجه نحو الاستثمار الأمثل في هذه الطاقات **لتمكينهم اجتماعيا واقتصاديا** وفق مسار تدريجي منذ مرحلة الطفولة من خلال تطوير قدرات الطفل ليكون سليما ومتوازنا ومحصنا من كل مظاهر الإقصاء والتطرف والانزلاق به في سلوكيات محفوفة بالمخاطر با**عتماد منهج الحوار والتشاور** والتشجيع على ممارسة **حقهم في المشاركة اليومية** والحد من جميع اشكال العنف الموجه ضدهم وهو ما يتطلب توفير الخدمات الصحية والترفيهية والرياضية الملائمة وفق منظور علمي وتكنولوجي متجدد ومنفتح وتوفير الفضاءات والأنشطة الموجهة بمختلف المواقع والجهات تلبي حاجياته وميولاته.

وتمثل الرياضة أحد اهم ركائز الادماج الشبابي لذلك تهدف الخطة المستقبلية **لجعل النشاط الرياضي والبدني ممارسة يومية وفعل مواطني** يساعده على الاندماج الاجتماعي وتحقيق التوازن الصحي والنفسي بتشجيع الرياضة المدنية وتطوير تدريس التربية البدنية خاصة لدى الأطفال والشباب وكذلك تقريب الخدمات الرياضية من المواطن وتوفير بنية اساسية تستجيب للمواصفات المطلوبة.

التونسيون بالخارج مشاركون في التنمية

ان التغيرات التي تشهدها ظاهرة الهجرة على المستوى الإقليمي والعالمي تستدعي إرساء سياسة وطنية شاملة ومتكاملة للهجرة في اطار مقاربة شاملة تعمل على ادماج الهجرة في استراتيجيات التنمية من خلال الرعاية الحقوقية والخدمات الاجتماعية والاحاطة الثقافية خاصة بالأجيال الجديدة تجذيرا لهويتها الوطنية

وتعزيزا لمقومات المواطنة الكاملة للتونسيين المقيمين بالخارج وتعزيز مشاركتهم في المجهود التنموي لاسيما من خلال العمل على تطوير نسق تحويلات واستثمارات هذه الشريحة من التونسيين في الاقتصاد الوطني مع الحرص على استقطاب الكفاءات العاملة بالخارج للاستفادة من خبراتها وتشجيعها على معاضدة مجهودات الدولة بصفة فعلية.

منظومة تعليمية وتكوينية متكاملة ومستدامة

امام التحولات والتطورات التكنولوجية السريعة أصبح من الضروري الارتقاء بقدرات الراس المال البشري وتوفير البيئة الملائمة التي تمكنه من اكتساب وسائل المعرفة واستيعاب التطورات التكنولوجية الحديثة من اجل الانتقال الى الاقتصاد المبني على المعرفة. وبناء عليه تراهن تونس على ارساء منظومة شاملة ترتقي الى المعايير الدولية من حيث الجودة والفاعلية والانصاف.

تهدف الرؤية المستقبلية لتونس الى تطوير التعليم المبكر ودعم مبدا تكافؤ الفرص التعليمية واحكام الترابط بين مختلف مكونات المنظومة التعليمية والتكوينية والرفع من جودة التعليم ليستجيب لمتطلبات السوق والمعايير الدولية والتوجه نحو توظيف التقنيات الجديدة للتعلم وتوجيه البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية.

التعليم المبكر

ان البناء المعرفي للإنسان يبدأ منذ التنشئة حيث اكدت الدراسات قدرة الطفل على الاستيعاب وتملك اللغات والابتكار إذا ما توفرت البيئة المناسبة لذلك وأن كل دولار يتم إنفاقه في برامج التربية قبل المدرسية يعود في شكل استثمار لاحقا بحوالي 17 دولار. وعلى هذا الأساس سيتم **تطوير منظومة التربية في مرحلة الطفولة المبكرة والاتجاه نحو تعميم التعليم المبكر وجعل السنة التحضيرية إجبارية** لضمان ان تتاح لجميع الأطفال دون تمييز فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية والرفع من جاهزيتهم للتعليم بإعداد مناهج تعليمية مبتكرة تساعد على تطوير المهارات الفكرية للطفل وترسيخ روح الخلق والابداع لديه وتوفير البيئة الحافزة على ذلك والرفع من نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة وخاصة بالوسط الريفي وأطفال الاسر محدودة الدخل والفئات الهشة.

تكافؤ الفرص التعليمية

ان ارساء مبدا تكافؤ الفرص في التعليم يستوجب إزالة كل العقبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية والصحية التي تحول دون تكريسه. وعلى هذا الأساس فان رؤية تونس 2035 ترمي الى مواصلة ترسيخ مبدا **اجبارية ومجانية التعليم** والعمل على **تقريب المؤسسة التعليمية** من كل طفل وشاب

و**التوزيع العادل والمنصف للإمكانيات** البشرية والمادية والبيداغوجية بما يمكن من نفس التحصيل العلمي والمعرفي للجميع مع انتهاج سياسة **التمييز الإيجابي للجهات والفئات الهشة والقضاء على جميع اشكال التمييز المبني على النوع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي** الى جانب مقاومة العوامل المتسبّبة في ظاهرة الفشل والتسرّب المدرسي و**خلق فرص ثانية للتعلم** والاندماج وتكريس مبدا التعلم مدى الحياة .

تعزيز دعائم جودة التعليم والتكوين

ان الارتقاء بمؤشرات ومخرجات المنظومة التعليمية والتكوينية الى مستوى المعايير الدولية يستوجب خلق بيئة محفزة على التحصيل المعرفي والخلق والابتكار من خلال احكام **الترابط والتكامل بين مختلف مكونات المنظومة التعليمية والتكوينية** بإرساء منظومة وطنية موحدة للأعلام والتوجيه وتفعيل المعابر بين مختلف مكونات المنظومة و**مراجعة المناهج والاساليب العلمية** والانتقال بالتعليم من التلقين الى تنمية القدرة على التحليل والتأليف وحل المسائل والتعلم الذاتي **والرفع من جودة المحتوى المعرفي** ليواكب حاجيات المتعلم ومتطلبات سوق العمل والمجتمع والتطورات التكنولوجية والمعرفية السريعة **وتامين محيط تعليمي وبنية أساسية تعليمية متطورة** مع الارتقاء بجودة **الموارد البشرية** والتوجه نحو **توظيف التقنيات الحديثة** في التعليم والتعلم والتفتح أكثر على **اللغات الأجنبية.**

مخرجات تتوافق ومتطلبات السوق

ان الملائمة بين التعليم والتكوين ومتطلبات الاقتصاد والمجتمع يستوجب مزيد **انفتاح المؤسسات التعليمية والتكونية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي** وتحديد حاجيات المؤسسات الاقتصادية من الكفاءات والمهارات واستشراف **المهن الجديدة** ذات القيمة المضافة العالية ومراجعة **التخصصات** والتوجيه المدرسي والجامعي الى جانب **تدعيم التعليم والتكوين التقني والتكنولوجي والهندسي وتثمين التكوين المهني** كمسلك للنجاح يفتح الافاق نحو مسارات تكوينية متنوعة وعليا على غرار العديد من البلدان المتقدمة في هذا المجال.

بحث علمي وتجديد تكنولوجي في تفاعل مع المحيط

ان الانتقال الى اقتصاد ومجتمع يستند الى المعرفة يمر حتما عبر تطوير البحث العلمي والتجديد والخلق والابتكار وتوجيهه ليستجيب لمتطلبات الاقتصاد والمجتمع. وسيتم التركيز خلال الفترة المقبلة على **توجيه المجهود البحثي نحو الأولويات الوطنية الكبرى** والرفع من نسبة الانفاق الوطني في البحث والتطوير وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم الشراكة فضلا عن **تعزيز البحث التطبيقي التنموي** المرتبط بحاجيات المؤسسات الاقتصادية وإرساء منظومة متطورة لتثمين البحث العلمي و**دعم اشعاع تونس الإقليمي والدولي.**

المحور الثاني

اقتصاد المعرفة محرك للابتكار والتجديد

التحول الرقمي

يستوجب تطوير الاقتصاد الوطني وجعله مواكبا لأهمّ التطورات التكنولوجية العالمية إرساء بيئة رقمية وتكنولوجية داعمة للتحول الرقمي في تونس عبر وضع سياسة وطنية لتطوير القطاعات التكنولوجية من خلال:

- إرساء منظومة يقظة للاستيعاب التكنولوجي.
- تطوير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيات المستقبلية على غرار الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وذكاء الاعمال.
- وضع إطار جاذب للاستثمارات الأجنبية في أنشطة الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة.
- بعث خطة وطنية للنهوض برأس المال البشري في المجال التكنولوجي والرقمي والهندسة موجهة لصناعة الجيل الرابع.
- تطوير البنية التحتية الرقمية
- تعزيز الإدماج الرّقمي بهدف تكريس مبدأ المساواة وتحقيق تكافؤ الفرص ولا سيّما ضمان النفاذ إلى منصات التعليم عن بعد.
- تحقيق الإدماج المالي للتقليص من التداول النقدي للأموال (إحداث البنك البريدي، تركيز مؤسسات الدفع، تطوير خدمات الدفع بواسطة الهاتف الجوال).
- تعزيز الأمن السيبرني وترسيخ الثقة الرقمية لتأمين الإستعمالات والإنفتاح على المنظومات الإعلاميّة والمنصّات المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة.
- الانخراط في العالم الرقمي المترابط والتهيّؤ للالتحاق بركب التكنولوجيا الرقمية بتوفير البيئة الرقمية المناسبة لتحفيز الإبداع وخلق المحتوى الرقمي

الارتقاء بالقيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي

يمثل تعزيز التموقع في سلاسل القيمة العالمية والتنقل في سلسلة القيمة نحو منظومات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية السبيل الأمثل لكسب رهان التحول التكنولوجي وبناء اقتصاد المعرفة بما يسمح بالارتقاء بتنافسية الاقتصاد الوطني والرفع من قدرته الإنتاجية وطاقته التشغيلية إضافة إلى زيادة القدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشاريع الكبرى. وفي هذا المجال سيتم التركيز على الأولويات التالية:

- **التجديد والابتكار**، حيث يعدّ ارساء منظومة ناجعة للنهوض بالمؤسسات الناشئة من أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي ستوفر الأرضية المحفزة لدفع المبادرة وتعزيز التجديد والابتكار. ويتطلب الرفع من فاعلية هذه المنظومة العمل على تطوير واقع وقدرات التمويل الموجهة للمؤسسات الناشئة من خلال إحداث صناديق تمويل خصوصية لتمويل مراحل إعداد المشاريع عند الانطلاق وتخصيص خطوط تمويل عمومية فضلا عن إقرار تسهيلات إعادة التمويل.

واعتبارا لخصوصيات مسار التجديد والابتكار وتعدّد الصعوبات التي يجابهها المبتكرون والباعثون على مستوى الإحاطة والمساندة ستتكثف الجهود خلال الفترة القادمة لتطوير الإحاطة والمساندة عبر وضع برامج للتطوير المشترك بالتعاون مع المؤسسات ومراكز البحث وإحداث مراكز بحث للتميز مخصصة لتكنولوجيات المستقبل (الذكاء الاصطناعي، التعلّم الالي، البيانات الضخمة ...). إضافة الى توفير إطار جبائي محفز للمبادرة والتجديد لمراكز البحث العمومية على أساس عقود برامج وأهداف محدّدة، فضلا عن النهوض بالبحث والتطوير في القطاع الخاص لا سيما في إطار شراكات بين الجامعات والمؤسسات.

- دعم **البحث والتطوير** بالنظر إلى الرهانات والأولويات الجديدة التي ترتكز بالأساس على دعم شراكات ناجعة مع مراكز التجديد والبحث على الصعيد الدولي وإحكام تموقع المؤسسات في القطاعات الواعدة وذات قيمة مضافة عالية (صناعة الطيران، وصناعات الدواء، والميكاترونيك، والصناعات المرتبطة بالطاقات المتجددة والمواد الصيدلية...).
- **تنمية العناقيد الاقتصادية** التي سيكون لها دور محوري في إعادة الهيكلة الاقتصادية والرفع من قدرات الإنتاج والتطوير والتجديد وكذلك تعزيز الاندماج الاقتصادي على المستوى الداخلي والخارجي. ويستند هذا التوجّه الجديد على تطوير قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل القاعدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية من خلال خلق حلقة من الترابطات الإنتاجية والعمل المشترك على كافة الأصعدة بجمع مؤسسات التعليم والبحث والتطوير والتمويل والتسويق.
- **تطوير سلاسل القيمة** من خلال تطوير التشريعات لمواكبة التحولات المتسارعة في سلاسل القيمة العالمية وتثمين واستغلال الفرص المتاحة في الأنشطة الواعدة والأنشطة ذات التنافسية العالية. وسيكون ذلك حتما عبر:
  - ضبط امتيازات تهدف إلى مزيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في المشاريع التكنولوجية وذات القيمة المضافة العالية.
  - تشجيع ودعم الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي.

- مزيد النهوض بالبحث العلمي والابتكار والتجديد.
- مزيد الارتقاء بالقيمة المضافة للمنتجات التي أثبتت قدرة تنافسية عالية.

وثيقة اولية

المحور الثالث

اقتصاد تنافسي متنوع داعم للمبادرة الخاصة

إنّ كسب رهانات المرحلة وتحقيق أهداف التنمية المطلوبة يفترض إرساء هيكلة اقتصادية جديدة مواكبة لمجمل التحوّلات على المستويين الدولي والوطني. وتتنزل التوجهات المستقبلية في إطار إيجاد حلول هيكلية للإكراهات الوطنية وخاصة تكريس استدامة التوازنات المالية وتحقيق نسب نمو مرتفعة للتقليص من نسب البطالة وتعزيز الإدماج الاجتماعي والجهوي.

كما يفرض الواقع الجديد استعادة الثقة فيما بين المتعاملين الاقتصاديين وتجاه الشركاء والممولين من خلال إرساء مناخ توافقي وبنّاء حول الأهداف الوطنية والمسارات المقترحة ودعم سلطة الدولة وقدراتها القيادية لإدارة الشأن العام وتعزيز استقلالية القرار الوطني.

اعتماد سياسات قطاعية متجدّدة

ان إحداث تحول هيكلي للاقتصاد الوطني يستوجب تطوير السياسات القطاعية لدعم النسيج الاقتصادي حتى يكون قادرا على المنافسة ومجابهة التقلبات والتغيرات:

- **تحديث الصناعة** حيث يعتبر القطاع الصناعي المحرك الأساسي لتطوير الاقتصاديات لا سيما خلق حركية اقتصادية دافعة لنسق النمو لباقي القطاعات المنتجة الأخرى بما يمكن من الرفع في إحداثات الشغل لليد العاملة المتكونة.

ويستوجب دعم مساهمة الصناعة في النمو مزيد تعزيز قدرة النسيج الصناعي على مواكبة الاندماج في الدورة العالمية والمرور إلى الصناعة 4.0 واعتماد توجهات جديدة ومتجددة تتضمن بالأساس:

- دعم المشاريع في الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي العالي.
- خلق ميزات تنافسية للاقتصاد الوطني بما يسمح بالانخراط في مسارات تكنولوجية جديدة.
- تقريب النظام المصدر كليا والنظام العام.
- تطوير الشراكات (بين المؤسسات الصغرى والشركات الكبرى وبين قطاعات وأنشطة مختلفة وبين القطاعين العام والخاص)

- المرور **من المناولة الى الإنتاج المشترك** للمنتجات باعتباره الحلّ الأنجع لتسهيل اندماج المؤسسات التونسية في سلاسل القيمة المضافة
- انشاء جيل من المدن الصناعية الذكية أو المدن المتخصّصة في صناعات ترتكز على التطوير التكنولوجي والتجديد الى جانب تطوير بنية تحتية صناعية جذابة وتنافسية وتعزيز الأقطاب التنافسية.

ويستدعي تجسيم هذه التوجهات المحورية تعزيز الأطر المؤسساتية لتحفيز المؤسسات الصناعية والباعثين لا سيما بإعادة تصويب منظومة الإحاطة والرفع من نجاعتها وتكريس الجودة والمطابقة مع المعايير الفنية الدولية.

- **إعادة تموقع القطاع الفلاحي وتعصير الفلاحة**: يلعب القطاع الفلاحي دورا حيويا في ضمان الامن الغذائي ودعم التصدير والصناعات التحويلية ويساهم بقدر كبير في دفع التنمية الجهوية وتوفير موارد الرزق وتشغيل الفئات الضعيفة لا سيما النساء ومحدودي الدخل، غير أن القطاع يواجه عديد الصعوبات تحول دون تطوره وتحد من قدرته على استقطاب الاستثمار والشباب. وتهدف رؤية تونس 2035 الى إعادة **تموقع القطاع الفلاحي** ضمن الأولويات الوطنية كرافد أساسي للتنمية المستدامة وذلك من خلال:
  - وضع الركائز الأساسية للفلاحة الرقمية ودعم البحث العلمي الفلاحي.
  - تثمين البعد التكنولوجي والمعرفي والرفع من مردودية وقدرات منظومات الإنتاج الفلاحي لتأمين انتظامية الإنتاج
  - حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها والرفع من قدرة القطاع الفلاحي على التأقلم مع التغيرات المناخية ودعم الاقتصاد الأخضر.
  - دعم المنتجات الاستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي (كالحبوب ومنتجات الدواجن واللحوم الحمراء والألبان...) والنهوض بسلاسل القيمة ذات القدرة التنافسية العالية مما يدعم التصدير واقتحام الأسواق الخارجية
  - توجيه التشجيعات نحو تطوير نظم الإنتاج المجددة والمستدامة والمساعدة على التأقلم مع التغيرات المناخية وتيسير انتصاب الباعثين الشبان ودعم المشاريع الناشئة (startup)
  - ضمان دخل مجزي للفلاح وتوفير التمويلات الضرورية ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المجال الفلاحي

- التوظيف الأمثل للأراضي الفلاحية الدولية وإيجاد حلول للإشكاليات العقارية وتشجيع الخواص وخاصة الشبان على الاستثمار في المجال الفلاحي من خلال مراجعة منظومة التمويل والدعم في هذا المجال.

▪**تثمين عقارات الدولة وتطوير مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،** حيث تمثل العقارات الدولية ثروة هامة بقيت مساهمتها في التنمية محدودة. وتستوجب عملية التثمين وحسن التوظيف اعتماد مقاربة جديدة من خلال:

- إعتماد إصلاحات جديدة تهدف إلى تطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للقطاع،
- تطوير صيغ التصرف في الرصيد العقاري الدولي وتوظيفه التوظيف الأمثل للمساهمة في دعم مجهودات الدولة في مجال خلق مواطن الشغل لفائدة الفئات الهشة والضعيفة وأصحاب الشهائد العليا.
- إصدار مجلة الأملاك الوطنية
- التسريع في تسوية الوضعيات العقارية العالقة وفقا للتشريعات الجاري به العمل لا سيما وضعية العقارات الدولية الفلاحية المستغلة بصفة غير قانونية ووضعية التجمعات السكنية المقامة على أرض الدولة وبالتالي توفير المزيد من فرص التملك خاصة للأسر محدودة الدخل،

▪**تطوير الخدمات:** يتميز النسيج الاقتصادي بمساهمة معتبرة لقطاع الخدمات إلاّ أن الهيكلة الحالية لهذا القطاع ظلت دون الأهداف المرسومة ولا تعكس المجهود الوطني لدعم الاستثمارات وخاصة في ميادين السياحة والترفيه والنقل واللوجستيك ومستوى الخبرات والكفاءات والقدرات البشرية. وتتطلب المرحلة القادمة ضبط استراتيجية لتنمية أنشطة الخدمات ترتكز على تحسين الكفاءة ونجاعة السياسات العمومية في مجال الخدمات.

وتستدعي هذه التوجهات اعتماد إصلاحات جديدة تهدف إلى:

- تطوير الإطار المؤسساتي والتشريعي.
- تنمية الكفاءات ورأس المال البشري الملائم.
- اعتماد برامج تطويرية خصوصية لتحسين أداء أنشطة الخدمات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية على غرار السياحة البيئية والثقافية والتجارة الالكترونية.

▪**التحول الطاقي** تمثل الطاقة أبرز التحديات التي تواجهها تونس نظرا للتراجع المستمر لمؤشر الاستقلالية الطاقية والذي بلغ أدني مستوياته خلال سنة 2020 (43%) بما من شأنه ان يهدد استدامة التنمية بصفة عامة وبناء عليه تهدف الخطة المستقبلية الى دعم وضمان الامن الطاقي من خلال:

- اعتماد الطاقات المتجددة خيارا استراتيجيا وركيزة أساسية للرفع من مؤشر الاستقلالية الطاقية وذلك من خلال حفز القطاع الخاص على الاستثمار في المجال وجلب الاستثمارات الأجنبية ودعم التكوين والرفع من كفاءة اليد العاملة لتحتل الطاقات المتجددة 30 % من المزيج الطاقي في غضون 2030
- تطوير الموارد الحالية من خلال دعم البحث والاستكشاف والاستثمار في الطاقة وخلق مناخ اجتماعي سليم في إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.
- تنويع مصادر الطاقة من خلال دعم الربط الكهربائي مع دول الجوار والدول الأوروبية لتنشيط التبادل الطاقي واستكشاف الغاز الصخري

دعم القدرة التنافسية خيار استراتيجي

يمثل الارتقاء بالقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والمراهنة على القطاعات الواعدة ذات القدرات الهامّة والمحتوى التكنولوجي الرفيع من أحد الركائز الأساسية للرفع من النّمو وتعزيز التموقع في السوق الداخلية والخارجية وهو ما يستوجب:

- الارتقاء بجودة **البنية الأساسية والخدمات اللوجستية** والتي تمثل أحد أهم العناصر المحددة لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ومحددا أساسيا للاستثمار وذلك من خلال تطوير شبكة الطرقات المرقمة والطرقات السيارة وربط مناطق الإنتاج بمناطق الترويج وتعصير السكة الحديدية وتعميم الانترنات عالية التدفق وتوفير الطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب بالمواصفات المطلوبة الى جانب الرفع من نجاعة الخدمات الميناائية للحد من كلفة اللوجستية.
- دعم **التنافسية السعرية** للمنتجات الوطنية بما يدعم القابلية على التصدير أو الاستهلاك المحلي وذلك عبر تفعيل العقد الاجتماعي لتكريس دعم الإنتاجية وتنافسية المؤسسات ومزيد التحكم في مدخلات الإنتاج لا سيما تشجيع الاندماج القطاعي وإرساء سلاسل إنتاج متكاملة.
- **تطوير جودة المنتوجات واحترام المعايير الصحية والبيئية والمجتمعية** عبر تجسيد خيار التنظير مع المعايير الفنية والصحية الدولية وخلق مناخات ملائمة لتحسين الأداء والجودة وفقا لضوابط التنافسية مع تعزيز الأطر الرقابية اللازمة.

تنويع الأسواق الخارجية ودعم التصدير

يعتبر تطوير الصادرات وتنشيطها وتعزيز تموقع تونس في المحيط الإقليمي والعالمي من أبرز الأولويات خلال الفترة القادمة على اعتبار المساهمة الهامة للتصدير في النمو وخلق مواطن التشغيل. وتتأكد في هذا الإطار أهمية إعداد استراتيجية متناسقة واستباقية بعلاقة مع عمق المستجدّات المسجلة على الصعيد

الخارجي (تكتلات اقتصادية جديدة، تطورات إقليمية وجيوسياسية، سياسات خارجية حمائية) وضرورة الاستفادة المثلى من الفرص المتاحة بعنوان التكنولوجيا وإعادة رسم الخارطة الاستثمارية.

وسيتجه العمل الى توسيع القاعدة التصديرية من خلال التوظيف الكامل للإمكانيات التصديرية على مستوى المنتوجات والأسواق وتنشيط التموقع بالأسواق العالمية.

- **تطوير القاعدة التصديرية** تستدعي الفترة القادمة تكريس الاستفادة المثلى من الميزات التفاضلية للمنتوج التونسي والرفع من حجم الصادرات وتنويع المنتوجات وذلك من خلال:

- تصويب الامتيازات والتمويل وتوجيهها نحو القطاعات الجديدة (الصناعات الغذائية، صناعة الأدوية خدمات التعليم والصحة والمقاولات والدراسات والخدمات المالية).
- تحسين التشابكات للصادرات من خلال الرفع من المحتوى التكنولوجي للمنتوجات والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية بتطوير العناقيد الاقتصادية للقطاعات ذات القدرة التصديرية العالية.
- تنشيط ودفع صادرات الخدمات خاصة مع وجود كفاءات وطنية وتوفر الفرص في قطاعات الصحة والخدمات المالية والدراسات غيرها (الإعلامية، المقاولات، الدراسات، الخدمات المالية، ...).
- ضمان التناسق والتكامل بين إجراءات دفع الاستثمار ودفع التصدير.
- تدويل الشركات التونسية خاصة بالأسواق الناشئة الافريقية والعربية.
- تطوير آليات المساندة فيما يخص النفاذ الى التمويل وتأمين التجارة الخارجية خاصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- تعصير البنية اللوجستية بالموانئ والمطارات والبنية التكنولوجية.

- **تكريس الاندماج في الأسواق العالمية** تمتاز تونس بموقع جغرافي استراتيجي وبرصيد هام من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والقارية ظلت غير مستغلة بالقدر الكافي لتكريس الاندماج الفاعل في الأسواق العالمية لذلك سيتجه العمل بالخصوص نحو:

- الإسراع في إنجاز وتنشيط الحركية بمناطق التجارة الحرة الحدودية خاصة ببن قردان لاستعادة النشاط التصديري الحدودي بليبيا.
- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأبعاد بتطوير التمثيل الدبلوماسي واستكشاف أسواق جديدة خاصة ببلدان اسيا وافريقيا جنوب الصحراء وأمريكا والحرص على تفعيل الاتفاقيات الإقليمية والقارية للتجارة.
- توضيح الرؤى وضبط برنامج متكامل للتموقع بالسوق الافريقية والحرص على تفعيل اتفاقيات التبادل الحر.
- تطوير الاتفاقيات في مجال ربط البنية التحتية خاصة منها الإقليمية الافريقية وكذلك الفضاء الاقتصادي لطريق الحرير.

دفع الاستثمار الخاص

تستوجب الفترة القادمة اعتماد استراتيجية شاملة ودامجة تتبني بالأساس على تأهيل وتطوير منظومة الاستثمار وإرساء حوكمة ناجعة ترتكز على مساهمة فعالة للقطاع الخاص في رسم سياسات الاستثمار وتقييمها بصفة دورية. ومن هذا المنطلق، سترتكز الاستراتيجية المستقبلية على:

- **تحرير المبادرة الخاصة وتيسير النفاذ إلى السوق:**

تفرض المرحلة القادمة رفع القيود المكبلة للمبادرة الخاصة ومقاومة البيروقراطية وتشعب الإجراءات الإدارية لإحداث المؤسسات. وسيتم التركيز في هذا المجال على تحرير الاقتصاد من خلال وضع قائمة حصرية في التراخيص الواجب الإبقاء عليها لتعاطي الأنشطة الاقتصادية لاسيما في القطاعات المحمية وذات آفاق واعدة كالنقل والتعليم العالي والتربية والفلاحة. بالإضافة الى رفع العوائق القانونية للاستثمار لاسيما المتعلقة بالملكية والصرف والتمويل والشغل في اتجاه تيسير حق الملكية للأجانب والتقليص في إجراءات الانتداب وتحويل العملة والاقتراض.

- **تحسين مناخ الأعمال:**

يمثل تحسين مناخ الأعمال خلال الفترة القادمة إحدى أهم مقومات الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاستثمار وذلك من خلال:

- ✓ الرفع من مردودية الهياكل الإدارية وتطوير الخدمات المسداة للمستثمر عبر التسريع في إرساء منظومة معلوماتية مندمجة للاستثمار ورقمنة الخدمات المسداة للمستثمرين،
- ✓ النهوض بالبنية التحتية والنجاعة اللوجستية للحد من الضغوطات على مستوى الشحن والنقل ودعم تنافسية المؤسسات الى جانب تيسير اعتماد آليات التجارة الدولية الالكترونية،
- ✓ تعصير منظومة التمويل في اتجاه تنويع مصادره ومزيد الإدماج المالي من خلال تعزيز دور التمويل الصغير والتمويل البديل على غرار صناديق الاستثمار والتمويل الجماعي والتمويل المباشر وتحفيز المؤسسات على الانخراط في البورصة،
- ✓ تطوير منظومة التعليم العالي والتربية والتكوين والإدماج المهني عبر تعصير أساليبها والرفع من مردوديتها وتحسين حوكمتها من خلال مشاركة فعالة للقطاع الخاص والمؤسسات في رسم برامج التكوين والرسكلة بما يخدم تلاؤمها مع متطلبات سوق الشغل.

▪تطوير الحوكمة المؤسساتية للاستثمار:

من خلال اعتماد مقاربة إدماجية وتشاركية تهدف إلى مزيد تحقيق التقارب المؤسساتي وذلك في اتجاه:

- ✓ تحقيق التقارب الوظيفي بين مختلف الهياكل العمومية المكلفة بالإحاطة بالاستثمار وتوحيد كافة الإجراءات الإدارية ومناهج العمل بينها ورقمنة خدماتها الموجهة للمستثمر،
- ✓ تكريس منظومة المخاطب الوحيد للمستثمر في اتجاه دمج الهياكل المكلفة بالاستثمار ضمن الهيئة التونسية للاستثمار والاستغناء عن التوجه القطاعي في مجال الاستثمار في أفق 2035،
- ✓ تطوير الجهاز المؤسساتي المكلف بالسياسة الاتصالية والترويجية لتونس وإرساء سياسة اتصالية وترويجية branding pays موحدة مع استهداف الشركات الأجنبية ذات الصيت العالمي وصناع القرار،

▪تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة:

وفي هذا الإطار، تهدف الاستراتيجية المستقبلية في مجال الاستثمار إلى تحسين مردودية القطاعات واستغلال الميزات التفاضلية للجهات بما يمكن من تعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة وذلك عبر:

- ✓ توحيد سياسات الاستثمار وتفعيل دور القطاع الخاص في رسمها وحسن متابعتها على أساس مؤشرات نجاعة علمية تمكن من تقييمها بصفة دورية،
- ✓ ملاءمة السياسات والبرامج القطاعية في ظل ما أفرزته جائحة كوفيد 19 من تحديات وإحكام استغلال الفرص الجديدة المتاحة في عدد من الأنشطة الحيوية على غرار المجالات المرتبطة بالأمن الغذائي والانتقال الطاقي والانتقال الرقمي والبحث والتطوير والصحة والنسيج الفني وفي الاستثمارات الخارجية لاسيما في إطار توجه عدد من الشركات العالمية الكبرى لإعادة توطين بعض استثماراتها "Relocalisation"،
- ✓ تطوير حوكمة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعداد قائمة في الغرض بصفة تشاركية مع القطاع الخاص يتم تحيينها سنويا،
- ✓ إرساء استراتيجية وطنية للذكاء الاقتصادي وتعصير منظومة اليقظة الاستراتيجية لدى هياكل الإحاطة بالاستثمار تمكن من استشراف التوجهات الاستثمارية في العالم واستقطاب كبار المستثمرين.

وتتمثل الأهداف الكمية للفترة القادمة في الارتقاء بنسبة الاستثمار الجملي الى 25 % من الناتج المحلي في غضون 2035.

منظومة متكاملة لتمويل التنمية

تتمحور التوجهات الاستراتيجية الكبرى للقطاع المالي خلال الفترة القادمة حول ثلاث عناصر أساسية تخص تيسير النفاذ الى التمويل وتعزيز الاستقرار المالي ودعم التنمية المستديمة.

- **تيسير النفاذ الى مصادر التمويل**

يقتضي تيسير النفاذ الى التمويل تشجيع المؤسسات المالية الى تقديم خدمات أكثر تنوع واستجابة الى حاجيات مختلف الأعوان الاقتصاديين. ويتمثل هذا التوجه في تمكين مختلف الفئات خاصة الفقيرة ومحدودة الدخل من الولوج الى مصادر التمويل الرسمية فضلا عن تحسين جودة الخدمات المسداة وتطوير النواتج المالية المتاحة وحماية المعطيات الشخصية وتوفير الخدمات المالية الرقمية التي أصبحت واقعا مفروضا أملتها التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يعيشها العالم.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي للعشرية القادمة في الارتقاء بنسبة الادماج المالي الى 45% في أفق 2035 مقابل 36% سنة 2015. ويتطلب هذا التوجه أولا تدعيم الإصلاحات المرتبطة بالإدماج المالي للأفراد والمؤسسات الصغيرة في مختلف مراحل نموها. ان الحاجة الى ادماج القطاع غير المنظم وتطوير هيكلة الاقتصاد في اتجاه النهوض بالأنشطة المجددة وذات القيمة المضافة العالية يتطلب حتما خلق جيل جديد من المؤسسات الناشئة والمجددة وكذلك مساعدة المؤسسات المتواجدة على التأهيل والتطور والنمو.

وبالتوازي سيتركز العمل على تدعيم الإصلاحات المرتبطة بالقطاع المصرفي والسوق المالية وقطاع التأمين وتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وكذلك النهوض باليات التمويل البديلة على غرار المالية الإسلامية ورأس مال الاستثمار والتمويل التشاركي.

- **تعزيز استقرار القطاع المالي**

يعد الاستقرار المالي من الشروط الأساسية لمنظومة تمويل ناجعة ومستدامة. من هذا المنطلق ستتكثف الإصلاحات خلال الفترة القادمة بهدف تكريس استدامة المالية العمومية لإضفاء النجاعة اللازمة على تدخلات الدولة وكذلك احداث مؤسسات وأسواق مالية صلبة ولها من القدرات والإمكانات بما يؤهلها للقيام بدورها في تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة وكذلك تأمين عمليات الدفع وإدارة المخاطر.

في هذا الإطار سيتجه العمل نحو اعتماد أفضل الممارسات العالمية فيما يتعلق بالتشريعات المالية والقدرات الفنية والبشرية للقطاع الى جانب مواصلة العمل على تطهير محفظة القروض وتدعيم منظومات الحوكمة داخل المؤسسات المالية وتعصير أنظمة المعلومات. كما يتطلب الاستقرار المالي ضمان تعبئة

الموارد المالية طويلة الأجل وتنويع أدوات ومصادر تمويل المؤسسات المالية. لقد أدى التقلص غير المسبوق للادخار الوطني خلال العشرية المنقضية بحكم تراجع حجم ادخار الأسر والادخار العمومي، إلى اللجوء بكثافة الى الاقتراض الخارجي لتمويل الحاجيات المتزايدة للمالية العمومية مما أدى الى تفاقم مستوى المديونية وارتفاع قائم التزامات الدولة الصافية تجاه العالم.

على هذا الأساس، سيتكثف الجهد خلال الفترة القادمة على **الترفيع في نسبة الادخار من الدخل القومي المتاح إلى مستوى 20% في غضون سنة 2035**. ويتطلب تحقيق هذا الهدف التسريع في وتيرة النمو وتحسين الإنتاجية بما يمكن من الترفيع في الادخار الأسري باعتباره المصدر الأساسي للادخار الوطني، وكذلك الارتقاء بمستوى الادخار المؤسساتي عبر اصلاح نظام التقاعد واعادة هيكلة المؤسسات العمومية وكذلك مزيد النهوض بأداء السوق المالية وإصلاح قطاع التأمين فضلا عن تحسين الادخار العمومي من خلال مزيد ترشيد نفقات التصرف ودعم الموارد الذاتية للدولة، هذا الى جانب ادراج السيولة الموازية في دائرة الجهاز المالي الرسمي وتعزيز الثقة لدى المواطن بخصوص الادخار المالي عبر تطوير الثقافة المالية وتحسين الخدمات وتطوير النواتج المالية.

- **ارساء جهاز مالي داعم للتنمية المستديمة**

يعد الجهاز المالي دعامة أساسية للتنمية المستديمة في علاقة بأهمية الموارد المالية في تجسيم الخيارات الاستراتيجية الكبرى للبلاد للعشرية القادمة والمتمثلة في دفع الانتقال الرقمي والطاقي والنهوض بالنمو الأخضر وتكريس العدالة الاجتماعية والتوازن بين الجهات.

يتطلب هذا التوجه تطوير النواتج المالية والأليات الجبائية الموجهة للتقليص من التلوث فضلا عن تعزيز تدخلات الجهاز المالي من أجل تمويل القطاعات المتصلة بالفلاحة والطاقات المتجددة ومشاريع النجاعة الطاقية والاقتصاد الدائري والبنى التحتية ذات القدرة على الصمود أمام المخاطر وكذلك الخدمات الاجتماعية المتصلة بالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والماء والتطهير.

كما تتطلب الاستدامة النهوض بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية وجعل هذا البعد مكونا رئيسيا لاستراتيجياتها. هذا الى جانب توجيه المؤسسات المالية نحو تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واعتماد وتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية في دراسة وانتقاء المشاريع المعروضة للتمويل.

المحور الرابع

الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية

تعتبر تونس من بين الدول الأكثر عرضة للأثار السلبية **للتغيرات المناخية** حيث شهدت البلاد خلال العشرية المنقضية وبوتيرة متسارعة ظواهر طبيعية حادة كالجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة التي تهدد **استدامة الموارد الطبيعية** وتزيد من هشاشة جزء هام من السكان وخاصة الفقراء.

وفي هذا السياق تشهد **الموارد المائية** ضغوطات متزايدة حيث بلغ معدل الاجهاد المائي 107.9 % سنة 2019 مقابل 79.1 % سنة 2010 نتيجة **الاستغلال المفرط والعشوائي** للمائدة المائية والتي تجاوزت في بعض المناطق 188%. وبالتوازي شهدت مردودية شبكات المياه تراجعا ملحوظا وبلغت 68 % بالنسبة لشبكة مياه الشرب وقرابة 50 % بالنسبة لشبكات الري (30 % في بعض المناطق) نظرا لغياب الصيانة والتجديد ولسوء التصرف في الموارد المائية. وتمثل مسألة المياه أبرز التحديات التي تواجها تونس حيث تعيش البلاد شحا مائيا وتعتبر من أفقر دول حوض البحر الأبيض المتوسط اذ بلغ معدل نصيب الفرد الواحد قرابة 390 متر مكعب في السنة مقابل 1000 متر مكعب كحد أدني للفقر المائي.

اما فيما يتعلق **بالبيئية وحماية المحيط** فقد تراجع ترتيب تونس في مؤشر "الأداء البيئي" لتحتل المرتبة 71 سنة 2020 مقابل المرتبة 63 سنة 2016 نتيجة العجز الملحوظ في التصرف في النفايات الصلبة والسائلة وإدارة الفيضانات ومكافحة التصحر والتي ساهمت بقدر كبير في تدهور الموارد الطبيعية وخاصة المياه والتربة والغشاء النباتي وباتت تهدد استدامتها.

وبخصوص **الطاقة** فقد تراجع الإنتاج الوطني من النفط الخام الى 1,5 مليون طن مكافئ نفط (م ط م ن) سنة 2020 مقابل 2.2 م ط م ن سنة 2016 ويعزى هذا التراجع أساسا للتقلص الطبيعي للإنتاج في جلّ الحقول الرئيسية والى توقف الإنتاج. كما تراجع انتاج الغاز الطبيعي حيث بلغ 1,6 م ط م ن مقابل 2 م ط م ن خلال نفس الفترة. وبالتوازي تنامي **عجز ميزان الطاقة الأولية** ليبلغ 5,1 مليون طن مكافئ نفط خلال سنة 2020 مقابل 3,7 م ط م ن سنة 2016 مما أدّى إلى تدهور نسبة **الاستقلالية الطاقية** من **60 %** سنة 2016 الى **43%** سنة 2020.

وعلى هذا الأساس تهدف الرؤية المستقبلية تونس 2035 الى الرفع من قدرة الموارد الطبيعية على التأقلم مع التغيرات المناخية وحسن توظيفها وضمان استدامتها لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة مع ضمان حق الأجيال القادمة فيها وذلك من خلال:

ضمان الأمن المائي

تعتبر مسألة المياه من أبرز التحديات التي تواجها تونس ويمثل السعي نحو تحقيق وضمان الامن المائي من أبرز الأولويات الوطنية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة لذلك سيتم العمل خلال الفترة القادمة على:

- مواصلة تعبئة الموارد المائية السطحية لبلوغ نسبة تعبئة بـ 95 % مقابل 92 % حاليا
- دعم طاقة خزن السدود وحمايتها من الترسبات التي أصبحت تهدد استدامتها واعتماد التقنيات الملائمة التي تتماشى مع المحيط الطبيعي لهذه السدود ومراقبة الاحواض الصبابة
- تشبيك السدود فيما بينها لإحكام التصرف في فائض الامدادات خلال الفترات الممطرة
- تحويل فائض المياه اثناء فترات الذروة الى الجهات المعطشة
- تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية وضمان الحق الدستوري في الماء واستنباط حلول خصوصية للمناطق المعطشة
- تدعيم استعمال الموارد المائية غير التقليدية وتحلية المياه المالحة ومياه البحر باستعمال الطاقات المتجددة للحد من التبعية الطاقية
- دعم البحث العلمي في مجال المياه

الرفع من نجاعة الموارد المائية وحمايتها.

يمثل الماء أحد اهم مدخلات الأنشطة الاقتصادية حيث يستأثر القطاع الفلاحي بقرابة 77 % من الماء والقطاع الصناعي بحوالي 3 % والقطاع السياحي والخدماتي بحوالي 1 % من كميات المياه المستهلكة.

وتعتبر المردودية الاقتصادية للاستعمالات المائية في تونس ضعيفة مقارنة ببعض الدول المشابهة حيث قدرت بـ 27 د للمتر المكعب المستهلك مع تباين شاسع بين مختلف القطاعات حيث بلغت المردودية الاقتصادية سنة 2019 في القطاع الفلاحي 0.7 دينار للمتر المكعب و87 دينار للمتر المكعب في القطاع السياحي والخدمات و608 دينار للمتر المكعب في القطاع الصناعي.

وبناء على ذلك ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على الرفع من نجاعة توظيف الموارد المائية وذلك من خلال:

- إعادة النظر في حوكمة قطاع المياه وبناء شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التصرف في الموارد المائية
- الرفع من قدرة المجامع الفلاحية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الناشطة في المجال
- الرفع من مردودية شبكات الري وإعادة تأهيل المنشآت المائية للحد من نسبة ضياع المياه داخل المناطق السقوية لبلوغ 30 % في افق 2035 مقابل أكثر من 50 % حاليا
- تكثيف استعمال التقنيات المقتصدة للماء وربط الامتيازات والحوافز المالية باعتماد هذه التقنيات

- إعادة النظر في السياسات الفلاحية والتوجه نحو الزارعات الأقل استهلاكا للمياه
- تثمين المياه المعالجة وإعادة استعمالها في القطاعات الفلاحية والصناعية وبلوغ نسبة 50 % في أفق 2035 مقابل 8.3 % حاليا
- دعم الارشاد والتوجيه الفلاحي

كما تقتضي المحافظة على الموارد المائية وحمايتها من التلوث والتملح ومن الاستنزاف تكثيف عمليات مراقبة السدود ومجاري الاودية وتجريم الربط العشوائي للمياه المستعملة بها ومراقبة مستوى استغلال المائدة الجوفية الى جانب محاربة انتشار الحفريات العشوائية.

ويعتبر **تحقيق العدالة** بين مختلف الاستعمالات والمنتفعين من أبرز آليات المحافظة على الثروة المائية وتحقيق تنمية مستدامة لذلك سيتم العمل خلال الفترة القادمة على وضع الاليات الكفيلة بضمان توزيع عادل للمياه بين كل الفاعلين الاقتصاديين بما من شأنه ان يحد من انتشار الحفريات العشوائية ومن الاستغلال غير المسؤول لهذه الموارد النادرة.

التأقلم مع التغيرات المناخية.

تعتبر الموارد الطبيعية وسكان المناطق الريفية والفقراء الأكثر عرضة للآثار السلبية للتغيرات المناخية حيث تهدف رؤية تونس 2035 الى الرفع من قدرة البلاد التونسية على التأقلم مع التغيرات المناخية وحماية المكتسبات. وتبرز الحاجة في مجال مجابهة التغيرات المناخية الى تكاتف مجهودات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل:

- الرفع من قدرة الفئات الهشة وخاصة الفقراء والنساء بالوسط الريفي على التأقلم مع التغيرات المناخية وتوفير مختلف اشكال الدعم
- الرفع من نجاعة التخطيط العمراني ووضع مخططات للحماية من الفيضانات لكل التجمعات السكنية
- إرساء بنية أساسية تأخذ بعين الاعتبار للتغيرات المناخية
- جمع وتوفير المعلومات لكل المتدخلين حول التغيرات المناخية وطرق التكيف معها
- تطوير مناهج تقييم المخاطر على المستويين الوطني والمحلي.
- وضع مخططات حول إدارة الأزمات الناجمة عن التغيرات المناخية (الفيضانات والجفاف والحرائق وارتفاع مستوى البحر وارتفاع درجات الحرارة)
- وضع استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر والتجرد وزحف الرمال والجراد.

الحد من التلوث وحماية البيئة.

تمثل النجاعة البيئية عنصرا أساسيا في الحفاظ على صحة المواطن واستدامة الموارد الطبيعية الى جانب توفير المناخ الملائم والجاذب للاستثمارات لذلك تهدف رؤية تونس 2035 الى الارتقاء بمؤشر النجاعة البيئية من 46.7 نقطة سنة 2020 الى 80 نقطة سنة 2035 لتصبح تونس في مصاف الدول ذات النجاعة البيئية المرتفعة وذلك من خلال:

- القضاء على **مصادر التلوث** بمختلف أنواعه عبر تعميم خدمات التطهير بالأحياء السكنية وإيجاد الحلول الملائمة لتطهير المناطق والتجمعات الريفية وتأهيل محطات التطهير والرفع من نوعية المياه المعالجة لحماية المحيط الطبيعي من التلوث الى جانب التركيز على تطهير المناطق الصناعية وتكثيف الرقابة على نوعية المياه لبلوغ نسبة معالجة للمياه الموزعة بـ 90 % في افق 2030 مقابل 73 % حاليا.

  ويمثل التلوث الهوائي الناجم أساسا عن النشاط الصناعي والنقل أحد اهم التحديات التي تواجهها تونس وخاصة ببعض الجهات على غرار قفصة وقابس وصفاقس وعلى هذا الأساس سيتم التركيز على إعادة التأهيل البيئي للوحدات الصناعية وانشاء قطب جديد للصناعات الكيمائية خارج المناطق العمرانية وتحويل موقع مصنع الحلفاء بالقصرين الى جانب دعم التوجه القاضي باستعمال السيارات الكهربائية وتوفير البنية الأساسية الضرورية لذلك.

- اعتماد **الطاقات النظيفة** كخيار استراتيجي عبر تطوير انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح والكتل الحيوية لبلوغ نسبة 30 % من المزيج الطاقي في أفق 2035 مقابل 3 % حاليا لدعم الاستقلالية الطاقية هذا فضلا عن دعم برامج الاقتصاد في الطاقة والحد من الفقر الطاقي.
- التصرف الرشيد في **النفايات الصلبة** والتي مثلت أبرز مصادر التلوث وساهمت بقدر كبير في تراجع مؤشر النجاعة البيئية لتونس وذلك من خلال معالجة وتثمين النفايات المنزلية والصناعية وفواضل البناء ودعم **الاقتصاد الدائري**
- **الاستهلاك والإنتاج المستدام** والذي يقتضي تخفيض البصمة الايكولوجية عن طريق تغيير طرق الإنتاج وترشيد الاستهلاك للحد من إهدار الموارد الطبيعية والمخلفات والفضلات وتهدف رؤية تونس 2035 الى تقليص هدر المواد الغذائية بنسبة 50 % مع موفى 2035 بما من شأنه ان يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتقليص في نسب الجوع والتبعية الغذائية.

المحور الخامس

العدالة الاجتماعية أساس التماسك الاجتماعي

مستوى معيشي ودخل لائق ومستدام

تهدف رؤية تونس 2035 الى ضمان حياة كريمة لكل فرد واسرة والرفع من قدرتها على الصمود امام الازمات بما يمكن من القضاء على الفقر المدقع وتقليص الفوارق والحد من نسب البطالة وخاصة لدى أصحاب الشهائد العليا والنساء وذلك عبر احداث مواطن شغل لائقة ومستدامة لجميع النساء والرجال بما في ذلك الشباب وذوي الاحتياجات الخصوصية. وسيتسنى تحقيق هذه الاهداف من خلال **دفع الاستثمار** خاصة في المجالات ذات القيمة المضافة العالية والقدرة التشغيلية المرتفعة **ودفع المبادرة الخاصة** والتشجيع على احداث المؤسسات وترسيخ **ثقافة المبادرة الخاصة** لدى الشباب والنساء الى جانب **تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** وتركيز دعائمه كقطاع نشيط ومشغل و**التوزيع العادل للثروة الوطنية ودعم الفئات الهشة والتحكم في الأسعار وتوجيه الدعم نحو مستحقيه.**

سكن لائق للفئات الهشة

وفي نفس السياق يعتبر **السكن اللائق** حقا وهدفا من اهداف التنمية المستدامة لعلاقته المباشرة بكرامة الانسان ورفاهيته وعلى هذا الأساس ترنو رؤية تونس 2035 الى توفير المزيد من **فرص التملك** وخاصة للأسر محدودة الدخل في **محيط تمكيني داعم** تتوفر فيه **كل المرافق والخدمات الأساسية.** ويقتضي هذا الهدف التوجه نحو تطوير **المدن الذكية والمستدامة** التي تستجيب للحاجيات المتطورة للمواطن **وحقوق الاجيال القادمة** وتراعي الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية والنوع الاجتماعي وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية.

حماية اجتماعية شاملة تكرس الإدماج ضامنة لمبدأ تكافؤ الفرص

تهدف الخطة المستقبلية في مجال الحماية الاجتماعية الى تعزيز ظروف **الاستقرار والسلم الاجتماعي والاقتصادي** من خلال خاصة ترسيخ الحوار الاجتماعي ودعم دور الدولة التعديلي في عملية إعادة توزيع الثروة وذلك في إطار مقاربة مندمجة وشاملة تضمن تكافؤ الفرص بين مختلف الفئات والجهات دون اقصاء او تهميش وعلى هذا الأساس سيتم العمل على إرساء **أرضية وطنية للحماية الاجتماعية** كقاعدة أساسية للتوقي من الفقر بمختلف أبعاده وتكرس حق الفرد في حد أدنى من الدخل والعمل اللائق والخدمات الاجتماعية المستدامة ووضع **سياسة شاملة ومندمجة للإدماج الاجتماعي متعددة الأبعاد**

تخصّ مجالات التربية والصحة والتشغيل وظروف العيش من خلال ترسيخ المبادرة الذاتية وتعزيز آليات التمكين الاقتصادي.

ودعما لقيم التضامن بين مختلف الأجيال وتعزيز التماسك الاجتماعي سيتم العمل على **مراجعة منظومة الضمان الاجتماعي** بهدف تنويع مصادر التمويل وتقريب وتحسين الخدمات المسداة وإرساء نظام للتأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية الى جانب توسيع مجال التغطية الاجتماعية لتشمل كافة الفئات المهنية وتحسين التغطية الفعلية للفئات الخاضعة ووضع خطة وطنية لمقاومة **التهرب الاجتماعي** واستقطاب القطاع الموازي.

كما ستتركز الجهود على مزيد **العناية بالفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية** من خلال ضمان الادماج الاقتصادي والاجتماعي الفعلي **للأشخاص الحاملين لإعاقة** وتقييم **منظومة التربية المختصة ومراجعة منظومة الدفاع والإدماج الاجتماعي** التي تشمل الفئات الهشة على غرار الأطفال الفاقدين للسند العائلي والطفولة المهددة والمراهقين المنقطعين عن الدراسة بهدف تحسين البرامج والارتقاء بها الى مستوى النجاعة والمردودية المرجوة لضمان معالجة ناجعة لمختلف الظواهر الاجتماعية لاسيما المستجدة منها.

تغطية صحية شاملة تكرس مبدأ الحق في الصحة للجميع

سعيا نحو مزيد دعم المنظومة الصحية ومجابهة التحديات التي تواجهها واستجابة لانتظارات المواطن وتطلعاته وأمام الحاجيات والمتطلبات الظرفية والعاجلة التي أفرزتها جائحة كورونا تهدف رؤية تونس 2035 في المجال الصحي الى إرساء **مبدا الحق في الصحة** والوفاء بالالتزام بتكريس مبدأ التغطية الصحية الشاملة بما يمكّن من توفير نظام رعاية صحية آمن ومتفاعل مع متطلبات الفرد وبالجودة المرجوة ويجعل من الصحة الأسريّة وصحة الجوار المحور الرئيسي لنظام الرعاية الصحية ويطوّر حزمة من الخدمات الصحية الأساسية لكل السكان مع إرساء نظام قاعدي موحد للجميع كعنصر من العناصر الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وتعزيز الدور المرجعي للقطاع العمومي للصحة في المنظومة الصحية وهو ما يتطلب إدماج الصحة في جميع السياسات الوطنية وتعزيز دور المواطن ليكون فاعلا وشريكا ومنخرطا بالقدر الكافي في رسم الاستراتيجيات الوطنية للحدّ من عوامل الاختطار والسلوكيات المؤدية للأمراض.

المحور السادس

تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة

ان كسب رهان التشغيل وضمان تنمية عادلة وشاملة للحد من التفاوت الجهوي وتراعي خصوصيات وحاجيات كل الجهات يستوجب وضع الأسس والركائز الأساسية حتى تتمكن كل الجهات من الاضطلاع بدورها المحوري في المجال التنموي ودعم مجهود الدولة في دفع الحركية الاقتصادية وتحقيق التكامل والترابط بين مختلف المناطق.

كما تستوجب المرحلة القادمة إرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية عبر استكمال بناء النظام السياسي والمؤسساتي للامركزية واللامحروية وتمكين الجماعات المحلية من كل الوسائل اللازمة للعب دورها كاملا في المجال التنموي.

جهات تساهم في صياغة أولوياتها في إطار اللامركزية

تقتضي المرحلة القادمة مواصلة دعم المسار اللامركزي باعتباره خيارا وطنيا لا حياد عنه من شأنه أن يجعل من الجماعات المحلية شريكا فعليا في تنفيذ سياسات الدولة في مجال التنمية الجهوية ودفع الاستثمار بالجهات وذلك من خلال:

- استكمال **بناء النظام السياسي والمؤسساتي للامركزية** عبر تركيز مجالس جهوية منتخبة ومجالس للأقاليم التي سيتم تحديدها وفقا لدراسات يتم إعدادها في الغرض.
- **دعم الجماعات المحلية بالموارد البشرية** من الاطارات الفنية والإدارية **والرفع من نسبة التأطير** بما يتلاءم مع نجاعة التدخلات العمومية والتكفل بصلاحيات جديدة في إطار تجسيم المسار اللامركزي.
- **الترفيع التدريجي في الموارد المالية للجماعات المحلية** بما يساعد على ضمان استقلاليتها المالية وتكفلها بممارسة صلاحياتها الجديدة بالنجاعة المطلوبة وذلك عبر مراجعة مجلة الجباية المحلية والرفع من نسبة الاعتمادات المحالة من الهياكل الوزارية لفائدة الجماعات المحلية.
- **الشروع في نقل الصلاحيات للبلديات والجهات كجماعات محلية** من خلال مسار يعتمد تحديد الأولويات القطاعية والتدرج لضمان التوازن والنجاعة في التدخلات العمومية وتحسين الخدمات المسداة للمواطنين
- إرساء **نظام إحصائي جهوي ومحلي** متناسق مع الإحصائيات الوطنية لتوفير معلومة إحصائية مدققة ومُحيَّنة بصفة دورية تغطي كامل القطاعات والوحدات الإدارية بما يساعد على حسن

اختيار وبلورة البرامج والمشاريع التنموية الجهوية والمحلية.

- ضبط العلاقة التنموية بين السلطة المركزية والسلط الجهوية والمحلية عبر **عقود برامج وأهداف** تضمن النجاعة في إنجاز المشاريع والبرامج العمومية والمساءلة والمحاسبة.

جهات جاذبة للاستثمار وذات قدرة تنافسية عالية

يعتبر تحقيق تنمية متوازنة ودامجة بين الجهات من الأهداف الأساسية التي سيتم العمل على تحقيقها خلال المرحلة القادمة عبر دعم قدرة الجهات على جذب الاستثمارات وذلك عبر توزيع عادل للاستثمارات العمومية وفق معايير شفافة وعلمية وموضوعية تمكن من الاستغلال الأمثل للثروات بالجهات وتساهم في تحسين تنافسية الجهات وذلك من خلال:

- **تعزيز الدور التنموي للدولة** وخاصة في الجهات الأقل حظا بالرفع من نسق إنجاز المشاريع العمومية وتفعيل مبدأ التمييز الإيجابي القائم على مساهمة أكبر للقطاع العمومي في الاستثمار بالجهات ذات المؤشرات التنموية الضعيفة من خلال البرامج التنموية الخصوصية على غرار برنامج التنمية المندمجة وبرنامج تهذيب الأحياء الشعبية والبرنامج الجهوي للتنمية.
- **دفع الشراكة بين القطاعين العام والخاص** حيث سيتم العمل على تحفيز ودفع القطاع الخاص على معاضدة مجهودات الدولة في إنجاز المشاريع العمومية وتوفير المرافق العمومية خاصة في ظّل محدودية الموارد المالية للدولة.
- **تحديد الأولويات التنموية وفق مبدأ التدبير الحر** قصد تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تثمين الدراسات الاستراتيجية الجهوية والقطاعية المتوفرة لدى الجهات.
- ربط الجهات بشبكة الانترنات ذات التدفق العالي لتحقيق **الانتقال الرقمي** بما يضمن تكافؤ الفرص والحد من الفجوة الرقمية بين الجهات.
- إعداد **خارطة جهوية للمنظومات الاقتصادية** لكل جهة أو إقليم وتنويع القاعدة الاقتصادية بالجهات وفق القدرات والثروات الطبيعية المتوفرة بها والتي يتعين استغلالها للرفع من قدرتها التنافسية. وتهيئة "مراكز حياة" عصرية بمراكز الولايات ودعم سياسة التسويق الترابي.
- **تعصير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية** وفق مثال تهيئة متناسق وتيسير ربط المناطق الداخلية بالمراكز الحضرية للمدن الكبرى والموانئ عبر توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة وشبكة السكك الحديدية.
- تحسين **التجهيزات الجماعية** خاصة في مجالات الصحة والتربية والتعليم والخدمات الإدارية ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية.
- اعطاء **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** مكانة أكبر كقطاع ثالث في خلق مواطن الشغل والحد

من الفوارق بين الجهات والفئات الاجتماعية ومحاربة الفقر والأمية والإحاطة بالفئات الهشة.

مناطق حضرية وريفية متكاملة وتراث طبيعي ذو قدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية

ان تحقيق مبدأ التكامل والتضامن بين مختلف الجهات والتوظيف الأمثل للثروات والمشاهد الطبيعية والرفع من قدرتها على التأقلم مع التغيرات المناخية يقتضي إعادة النظر في السياسات المعتمدة لضمان توزيع منصف للأنشطة الاقتصادية والتجهيزات العمومية المهيكلة على كامل التراب الوطني من خلال وضع **استراتيجية جديدة للتهيئة والتنمية الترابية** تراعي التوازنات الايكولوجية والديموغرافية ومتطلبات التنمية الاقتصادية وتأخذ في الاعتبار أساسا:

- تنمية **الشريط الحدودي البري** لجعله قادرا على جلب الاستثمارات الوطنية والاجنبية وتثمين الروابط المغاربية في المجال ليلعب الشريط الحدودي دوره الطبيعي في تنمية التجارة البينية وفي التكامل الاقتصادي مع دول الجوار إضافة الى بعده / عمقه الاستراتيجي في دعم **الامن القومي الشامل**
- إحداث **أقطاب عمرانية جديدة تكون قاطرة للتنمية** لتخفيف الضغط على المدن وتقريب الخدمات من المواطنين
- وضع **سياسة جديدة للمدينة** لمقاومة البناء الفوضوي وانتشار الاحياء العشوائية وتحسين جودة الحياة داخل المدن لتكون جاذبة للاستثمارات.